مركز رواق بغداد للسياسات العامة
Rewaq Baghdad center for public policy

مآلات تحالف العمامة والافندي في العراق

مقال

مآلات تحالف العمامة والافندي في العراق

إياد العنبر

لم يكن عنوان كتاب (العمامة والافندي) للمفكر العراقي الراحل فالح عبد الجبار (ت 2018م)، اختياراً عشوائياً لغرض التسويق، فهذا الكتاب هو نتاج اشتغالاته المعرفية طوال أكثر من 25 عاماً في فهم سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ويعتبره محاولة لفهم العلاقة بين المقدس والدنيوي في مناشئ حركة الاحتجاج الدينية في العراق.

وفي هذا الكتاب طرح عبد الجبار تساؤلًا وترك إجابته مفتوحة لتطورات الأحداث السياسية بعد 2003م؛ إذ تساءل عن مدى الترحيب الذي ستحظى به العلمانية من قبل حركات الإسلامية الشيعية في العراق، بعد أن أصبح التحول الديمقراطي موضوع ترحيب، ويبدو أنّ الإجابة تأخرت حتّى انتخابات 2018م، التي تحالف فيها التيار الصدري مع الحزب الشيوعي العراقي، الذي يعدّ من أبرز ممثلي التيار المدني.

وتحت راية وشعار "الإصلاح" جاء تحالف سائرون، وحصل على (54) مقعداً بالانتخابات، وأعربنا عن تفاؤلنا - كمراقبين وباحثين - بهذا التحوّل في خارطة التحالفات السياسية، على أمل أن يكون بدايةً نحو تصحيح مسار العملية السياسية. ولذلك بات بعضهم يُنظِّر إلى تحالف الصدريين مع الحزب الشيوعي بوصفه (الكتلة التاريخية)، ومستعيراً هذا الوصف من الأدبيات السياسية للمفكر الماركسي انطونيو غرامشي. لكنه مع التقادم بالممارسة والتطبيق، لم يكن إلا استعارة مفاهيمية، تمّ استحضارها من المخيال السياسي النخبوي الغارق في أوهام المطابقة، على حدّ وصف المفكر اللبناني علي حرب.

ويبدو أنّنا أخطأنا التقدير، عندما اعتبرنا تجربة تحالف سائرون قد تكون مختلفة؛ لأنها تأتي في مرحلة التقادم في ممارسة الديمقراطية، ومن ثمّ تؤشر نضوج في السلوك السياسي. لكنّنا تجاهلنا نقاط التقاطع بين الإسلاميين والعلمانيين، ويبدو أنها ثابتة وليست عرضية؛ إذ لا يزال الطريق طويلًا أمام تجارب الممارسة الانتخابية حتّى تصل إلى مرحلة الديمقراطية الناضجة. ولذلك فشلت تجربة التحالف بين العمامة والافندي في الانتقال من التحالف الانتخابي إلى التحالف السياسي الحقيقي في المواقف والأدوار، وبقي هذا التحالف ميتاً سريرياً، يخجل الطرفان من إعلان وفاته، حتّى جاءت تغريدة السيد مقتدى الصدر في 2020/12/11م يعلن فيها نهاية التحالف بقوله: «نحن أول من أسس

للتعاون المدني الإسلامي من خلال التعاون السياسي والانتخابي مع المدنيين والشيوعيين، وما أسرع خيانتهم لنا وإعلان العداء لنا وإلى يومنا هذا».

تجربة التحالف بين المدنيين والإسلاميين في كتلة سائرون، لم تكن هي الُأولى التي قدّمت نفسها على أساس طرح البديل السياسي الذي يتجاوز التخندق الطائفي والقومي المهيمن على التنافس الانتخابي، والذي يمكن له أن يشكّل مخرجاً لأزمة النظام السياسي في العراق. فتحالف القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي في انتخابات 2010م كان يضمّ قوى الإسلام السياسي السنّي التي يمثلها شخصيات الحزب الإسلامي العراقي، والقوى والشخصيات الليبرالية. لكن تلك التجربة فشلت فشلًا ذريعاً في بقاء صفوفها موحّدة داخل قبة البرلمان، فالرغبة في الحصول على المناصب السياسية فرّقتهم طرائق قدداً.

كان الرهان على أنّ وصول الإسلاميين إلى سدّة الحكم ستدفعهم إلى الواقعية، لكن الواقع أثبت على العكس من ذلك؛ إذ باتوا براغماتيين على الطريقة المكيافيلية: (الغاية تبرر الوسيلة)، فالغاية هنا هي أوّلًا وأخيراً البقاء بالسلطة. والوصول الى مدارج السلطة سيمنح هذه القوى وسائل فعالة أكبر لفرض سطوتها ونفوذها على المجال السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي؛ لأنّ المعادلة التي تحكم تفكيرهم قائمة على أساس: السلطة تَلدُ السلطة!

والتيار المدني هو الأضعف في الحضور السياسي، لكنّه ليس كذلك على مستوى الحضور الاجتماعي؛ إذ يمكن عدّه فاعلًا ومؤثراً. أمّا لماذا لم تتم ترجمة ذلك الحضور والفاعلية في المجال السياسي؟ فالسبب في ذلك يعود إلى المنظومة السياسية التي تهيمن عليها أحزاب سلطوية وأوليغارشيات سياسية، جعلت الآليات التنظيمية للتنافس السياسي خاضعة لنفوذها وهيمنتها، كما يحدث في تشريع قانون الانتخابات في كلّ دورةٍ انتخابيةٍ، فضلًا عن سيطرتها على مؤسّسات الدولة، الأمر ساهم بشكلٍ كبيرٍ جداً في توسيع الزبائنية السياسية. بالإضافة إلى أن المدنية والعلمانية لم تتمكن القوى من تجاوز حالة التشظي والتشتت التي كانت ولا تزال تضعف حضورها السياسي.

ويبقى السؤال الآن، هل يمكن أن تتحالف قوى تشرين مع تيارات الإسلام السياسي؟ وهل يمكن أن تشهد الانتخابات المبكرة التي بات الشك يدور حول مصداقية الحكومة والكتل السياسية على الالتزام بتنفيذها؟

لحد الآن لا تزال قوى الإسلام السياسي الشيعي في العراق تُهيمن على المجال السياسي، ولا يمكن الحديث عن وجود قوى سياسية جديدة وصاعدة قادرة على منافستها، صحيح أنّ شعبية هذه الحركات بدأت تنحدر نحو أدنى المستويات؛ بسبب انعدام المنجز السياسي والاقتصادي، وسوء الإدارة والفساد، لكن الانتخابات في العراق لا تعتمد على التنافس والتصارع على أساس الايديولوجيات، ولا على أساس المنجز الذي يُقدَّم للمواطن، وإنما تعتمد على القطاعات الانتخابية التي ترتبط مصلحياً بالتيارات والأحزاب السياسية.

وأعتقد أنّ التحالف بين العمامة والافندي لا يمكن له أن يتجاوز الأدوار الدعائية، فكلاهما لا يملك المشروع السياسي القادر على تجاوز أزمة نظامٍ سياسيٍّ تتآكل شرعيته، حتّى بات عاجزاً عن القيام بوظائفه. وهذا التحالف - بعد تجربة 17 عاماً - لا يمكن التعويل عليه لإنقاذ الدولة وتحقيق الإصلاح السياسي؛ لأنّ الكثير من العمائم تنشغل بالحفاظ على مكاسبها التي تحققت في ظلّ نظام حكم الاوليغارشيات، وتسعى بعضها إلى دخول المعترك السياسي للاستفادة من رمزيتها العائلية - الدينية لاستعادة أدوارها التي افتقدتها بسبب تطورات الأحداث السياسية مع بداية تغيير النظام. والقوى المدنية تعجز عن تقديم البديل، وتريد الوصول إلى السلطة للتمتع بمكاسبها، حتى وإن كان الثمن التخلي عن شعاراتها بالإصلاح، فمنظومة السلطة في العراق باتت قادرة على أن تضيع في دوامتها مشاريع الإصلاح ودعاته.